ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان
Maat For Peace, Development, and Human Rights

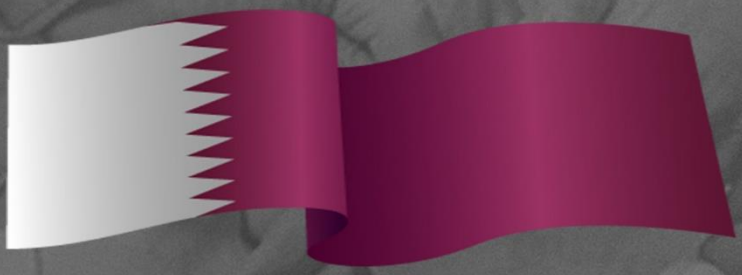

تحت المجهر

حقوق الأقليات في قطر

إعداد
أحمد عيسى

تحرير
شريف عبد الحميد

مقدمة:

تضـم جميع بلدان العالم تقريبًا في تركيبتها السـكانية أقليات عرقية ودينية، غير أن طريقة تعامل هذه البلـدان مع الأقليـات يختلف من بلـد لآخر، فبينمـا تعمـل بعض البلـدان على تعزيز حقوق الأقليـات وحمايتها، يتبع البعض الآخر سـياسـات ممنهجة من التمييز العنصـري ضـد الأقليات من أجل تعزيز سـيطرة وتفوق الأغلبية. وهي في سـبيل ذلك، ولأجل هذا الغرض، دائمًا ما تتبع سـياسـات وإجراءات تنطوي في مجملها على انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان الأساسية بما في ذلك الحق في الحياة والحرية والأمان الشـخصـي، والحق في السـلامة البدنية والجسـدية، والحق في الملكية والتعليم، والحق في حرية الدين والمعتقد والرأي والتعبير والتجمع السلمي، وغيرها من الحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأساسية للإنسان.

وتعد قطر واحدة من دول العالم التي يتعرض فيها الأشـخاص المنتمين إلى الأقليات الدينية، بمن في ذلك المسـيحيين والبهائيين، لأنماط متعددة من القمع والاضـطهاد والتمييز وانتهاكات حقوق الإنسـان الأسـاسـية، بما في ذلك الحق في السـلامة البدنية، والحق في حرية الدين والمعتقد وكفالة الوصـول إلى أماكن العبادة والمواقع الدينية، والحق في التعبير عن المعتقدات الدينية، والتوظيف، حيث يواجه الافراد المنتمون إلى الجماعات الدينية في قطر انتهاكات وتحديات متعددة تعوق اندماجها في المجتمع بما في ذلك الانتهاكات والتحديات المتعلقة بسـياسـات التطهير الديني، والتعرض للاعتداءات الجنسـية والجسـدية والإسـاءات العقلية، والحرمان من تقلد المناصـب القيادية بما في ذلك رئاسـة الجامعات والحقائب الوزارية والوظائف التي تعد حساسة بالنسبة إلى الأمن القومي كأجهزة الأمن وقطاع التعليم، فضـلًا عن تعرضـهم للطرد والترحيل القسـري، والقيود المفروضـة على بناء وفتح دور العبادة، والقيود المفروضـة على التعبير الديني وإظهار الرموز الدينية، والتمييز في التوظيف، والهجوم على المقابر ودور العبادة، وصعوبات العثور على عمل لائق وتحديات الوصول إلى التعليم الديني أو الحصول على سكن ملائم.

وفي هذا السـياق، لا تسـمح السـلطات القطرية للأقليات الدينية ببناء دور العبادة الخاصـة بهم، وتسـمح لهم فقط بالاعتماد على مساكنهم الخاصة للتجمعات الدينية، وتحظر على الأقليات الدينية عرض الرموز الدينية علنًا، مثل الصـلبان أو الملابس الدينية، وتحرمهم -ولا سـيما البهائيين- من الحصـول على شـهادات حسـن السـيرة والسـلوك اللازمة للتوظيف، ومن الحصـول على تصـاريح الإقامة أو تجديدها،

وتضـعهم على القائمة السـوداء تمهيدًا لطردهم قسـرًا ومنع دخولهم البلاد مرة أخرى، وهو ما يشـكل نمط من التطهير الديني.

يهدف هذا التقرير إلى إلقاء الضـوء على واقع حقوق الأقليات في قطر، ويحلل العوامل التي تؤدي إلى الاضـطهاد والقمع، ويسـتكشـف القوانين والسـياسـات والممارسـات المتعلقة بحقوق الأقليات في قطر، والتحديات التي تواجهها الأقليات في الحصـول على حقوقهم الأسـاسـية، ويتكون هذا التقرير من أربعة محاور أساسية، يتناول المحور الأول منه مفهوم الأقليات وحقوقهم وفق القوانين والمواثيق الدولية، في حين يتناول المحور الثاني التركيبة السـكانية الدينية في قطر، بينما يتناول المحور الثالث الإطار القانوني الذي يحكم الحرية الدينية وحقوق الأقليات في قطر، وأخيرًا يتناول المحور الرابع والأخير التحديات التي تواجه الأقليات الدينية في قطر.

أما عن منهجية إعداد التقرير، فقد ارتكزت على اسـتخدام المصـادر الموثوقة والبحوث الأكاديمية وشـهادات واعترافات المنظمات والجماعات والأفراد المنتمون إلى مجموعات الأقليات الدينية في قطر، وذلك من أجل تحليل التشريعات والسياسات والممارسات المتعلقة بحقوق الأقليات في قطر، وتوثيق الحالة الراهنة للأقليات في قطر، وتقديم توصيات لتحسين هذه الوضعية.

المحور الأول: مفهوم الأقليات وحقوقهم وفق القوانين والمواثيق الدولية

يشير مفهوم الأقليات إلى المجموعات البشرية ذات السمات والخصائص العرقية أو الدينية أو القومية المختلفة عن مثيلاتها في مجتمع الأكثرية، وتتمتع كل أقلية بسـمات قومية أو إثنية أو دينية مشـتركة بين أفرادها، ويأخذ مفهوم الأقلية تسـميات مختلفة، فقد يطلق عليها لفظ جالية أو فئة أو طائفة أو ملة أو فرقة أو مجموعة وغيرها من التسميات التي تدل على جذور الأقلية وأصولها. وعلى الرغم أن الاقليات لها أنماط وأنواع مختلفة كالأقلية العرقية والأقلية الدينية والأقلية اللغوية والأقلية المذهبية والأقلية القبلية والأقلية الإقليمية والأقلية الثقافية والأقلية السـياسـية والأقلية الاقتصـادية، إلا أن الأقلية العرقية والدينية تعد أكثر أنواع الأقليات ظهورًا في العالم ويكمن ورائها أكثر الصـراعات التي تنشـب في دول العالم المختلفة بين الأقلية والأكثرية.[1]

[1] مفهوم الاقليات، الموسوعة العربية، المجلد الثالث، ص 87، الرابط: https://bit.ly/40b2qOh

ونظرًا للاضـــطهاد والتهميش والتمييز المنهجي الذي تعاني منه الأقليات حول العالم، فقد أولى القانون الدولي لحقوق الإنســـان أهمية بالغة لحقوق الأقليات وســـعى إلى إدراج وتأمين حقوقهم في عدد من المعاهدات والمواثيق الدولية لحقوق الإنســـان، بما في ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنســـان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسـياسـية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصـادية والاجتماعية والثقافية، والإعلان بشـــأن حقوق الأشـــخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية، واتفاقية القضـــاء على جميع أشـــكال التمييز العنصـــري، وذلك من أجل ضـــمان قدرة الأفراد المنتمين إلى مجموعات الأقليات على التمتع الكامل بحقوق الإنسان والحريات الأساسية دون تمييز أو اضطهاد.

وعلى الرغم من أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسـان لم يتضـمن إشـارة صـريحة لحقوق الأقليات، إلا أن مواده الثلاثين قد تضـــمنت على نحو غير مباشـــر بعض الإشـــارات التي تعزز حقوق جميع البشـــر والجماعات والطوائف بمن فيهم الأقليات بأنماطها المتباينة، وفي هذا السـياق، نصـت المادة الأولى من الإعلان العالمي لحقوق الإنســـان على أن جميع الناس يُولدون أحرارًا متســـاوين في الكرامة والحقوق، وأكدت المادة الثانية منه على أن لكل فرد الحق في جميع الحقوق والحريات المنصـــوص عليها في الإعلان، دون تمييز قائم على أي نوع، كالعرق، واللون، والجنس، واللغة، والدين، وأكدت المادة السـابعة منه أيضًا على أن "كل الناس سـواسـية أمام القانون ولهم الحق في التمتع بحماية متكافئة عنه دون أية تفرقة، كما أن لهم جميعًا الحق في حماية متساوية ضد أي تمييز يخل بنصوص هذا الإعلان".[2]

إضـافة إلى ذلك، يعد العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسـياسـية من أبرز المواثيق الدولية التي رســـخت لحقوق الأقليات بأنماطها المختلفة، حيث اعترف العهد لأول مرة بالوجود القانوني للأقليات، ورسـخ لتمتعهم الكامل بحقوقهم الثقافية واللغوية والدينية كالحق في المجاهرة بالدين وإقامة الشـعائر الدينية واستخدام لغتهم الخاصة بما يعد سابقة دولية هامة في صكوك الأمم المتحدة، وفي هذا السياق، نصت المادة 27 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أنه "لا يجوز، في الدول التي توجد فيها أقليات أثنية أو دينية أو لغوية، أن يحرم الأشخاص المنتسبون إلى الأقليات المذكورة من حق

[2] المادة رقم 1 و2 و 7 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لإطلاع على كامل مواد الإعلان أنظر الرابط التالي: https://bit.ly/43CGDCf

التمتع بثقافتهم الخاصــة أو المجاهرة بدينهم وإقامة شــعائرهم أو اســتخدام لغتهم، بالاشــتراك مع الأعضاء الآخرين في جماعتهم".[3]

فضــلًا عن ذلك، الزمت اتفاقية القضــاء على جميع أشــكال التمييز العنصــري الدول الأطراف بمكافحة التمييز العنصــري بجميع أشــكاله، بما في ذلك التمييز ضــد الأقليات، حيث طالبت هذه الاتفاقية الدول الأطراف في المادة الثانية منها باتخاذ تدابير فعالة للقضاء على التمييز العنصري بجميع أشكاله وتعزيز التفاهم بين جميع الأعراق والجماعات العرقية، كما اعترف العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصــادية والاجتماعية والثقافية في المادة 2 منه بحق كل فرد في التمتع بالحقوق الاقتصــادية والاجتماعية والثقافية المنصوص عليها في العهد كالحق في العمل والتعليم والصحة دون تمييز قائم على أي نوع.[4]

هذا بالإضــافة إلى أن الإعلان بشــأن حقوق الأشــخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية الذى تم اعتماده في 1992، قد تضمن في فحواه التزامات على عاتق الدول من أجل ضمان احترام حقوق الأقليات، إذ أنه اعترف للمرة الأولى بالهوية الجمعية للأقليات وليس فقط بحقوق الأفراد المنطوين تحت لوائها، حيث أنه نص في مادته الأولى على ضرورة أن تقوم الدول، كل في إقليمها، بحماية وجود الأقليات وهويتها القومية أو الإثنية، وهويتها الثقافية والدينية واللغوية، وبتهيئة الظروف الكفيلة بتعزيز هذه الهوية مع ضرورة اعتماد الدول التدابير التشريعية الملائمة لتحقيق تلك الغايات".[5] ومن ثم يمكن القول أن هذا الإعلان يعد بمثابة أول إطار قانوني ملزم للدول بشــكل صــريح باحترام الوجود القانوني للأقليات وهويتها الجمعية.

المحور الثاني: التركيبة السكانية الدينية في قطر

يقدر عدد السكان في قطر وفقًا لإحصائيات عام 2023 نحو 2,980,000 شخص، يشكل الوافدون (غير المواطنين) نحو 90 في المائة من إجمالي السكان في قطر، في حين تبلغ نسبة المواطنون القطريين 10 في المائة من إجمالي السكان في قطر.

الشكل الأول: التركيبة السكانية في قطر

[3] المادة 27 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ، لإطلاع على كامل مواد العهد أنظر الرابط التالي: https://bit.ly/3ootCMA
[4] المادة 2 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لإطلاع على كامل مواد العهد أنظر الرابط التالي: https://bit.ly/3L3klCh
[5] الإعلان بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية، جامعة منيسوتا، مكتبة حقوق الانسان، الرابط: https://bit.ly/3KNj7cS

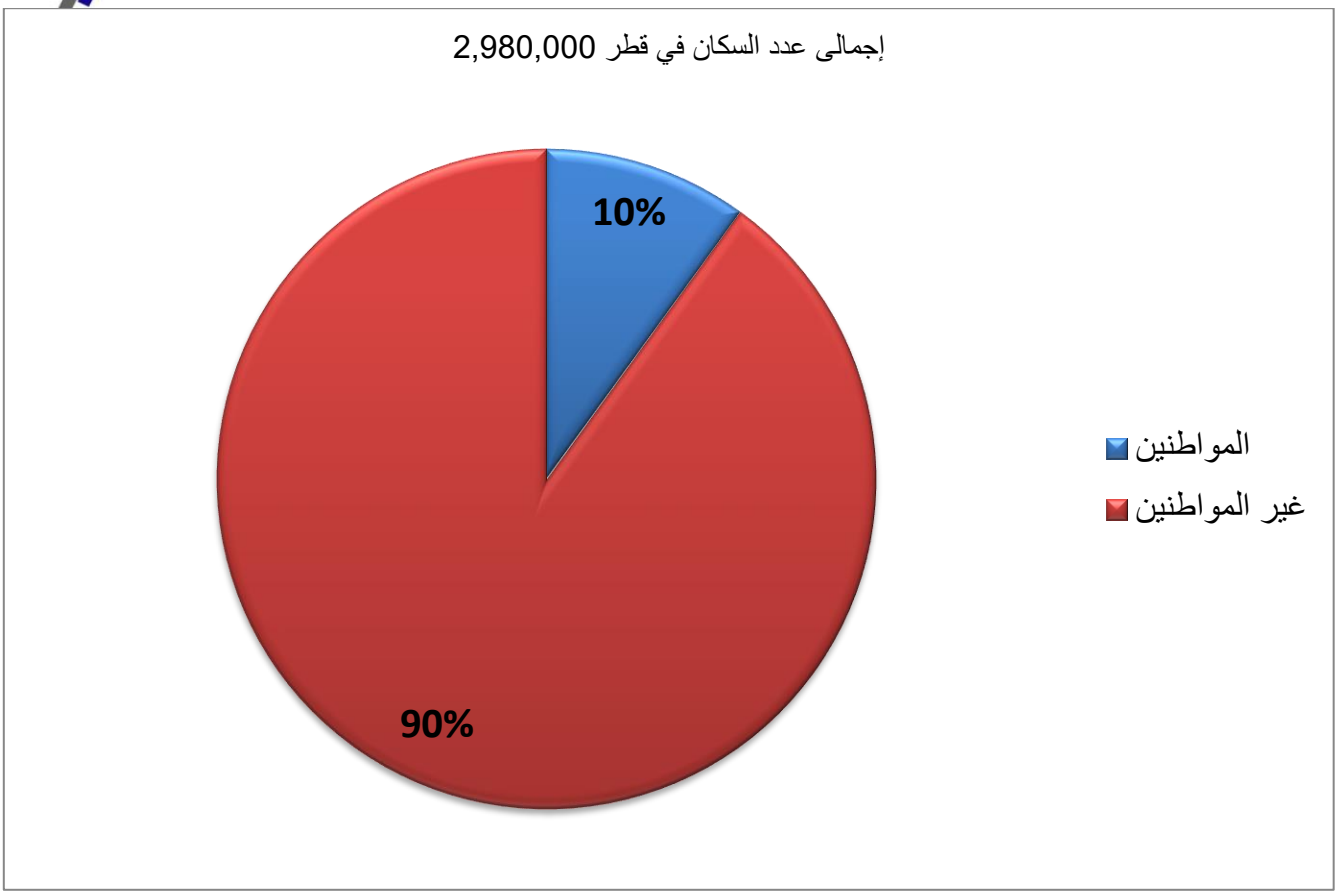

معظم السكان في قطر هم من المسلمين، وتبلغ نسبتهم من إجمالي السكان في قطر وفقًا لأحدث الإحصائيات نحو 79 في المائة، (90 في المائة منهم مسلمون سنة و10 في المائة مسلمون شيعة)، وإلى جانب الأغلبية المسلمة السائدة في قطر، يوجد عدد من الأقليات والطوائف الدينية الأخرى، وهم على الترتيب، المسيحيون وتبلغ نسبتهم من إجمالي السكان في قطر نحو 13.7 في المائة وينقسمون إلى ثماني طوائف رسمية معترف بهم، والهندوس وتبلغ نسبتهم من إجمالي السكان في قطر 3.1 في المائة، والبوذيين وتبلغ نسبتهم من إجمالي السكان في قطر 1.8 في المائة، والبهائيين وتبلغ نسبتهم من إجمالي السكان في قطر0.1 في المائة، وإلى جانب الطوائف الدينية السابقة، فإن قطر تضم ملحدون وتبلغ نسبتهم من إجمالي السكان في قطر 0.1 في المائة، ومحايدين دينيًا وتبلغ نسبتهم 2.1 في المائة.[6]

[6] Qatar: Full Country Dossier, Open Doors International: World Watch Research, January 2023, link: https://bit.ly/41foEjN

الشكل الثاني: توزيع الأقليات الدينية في قطر

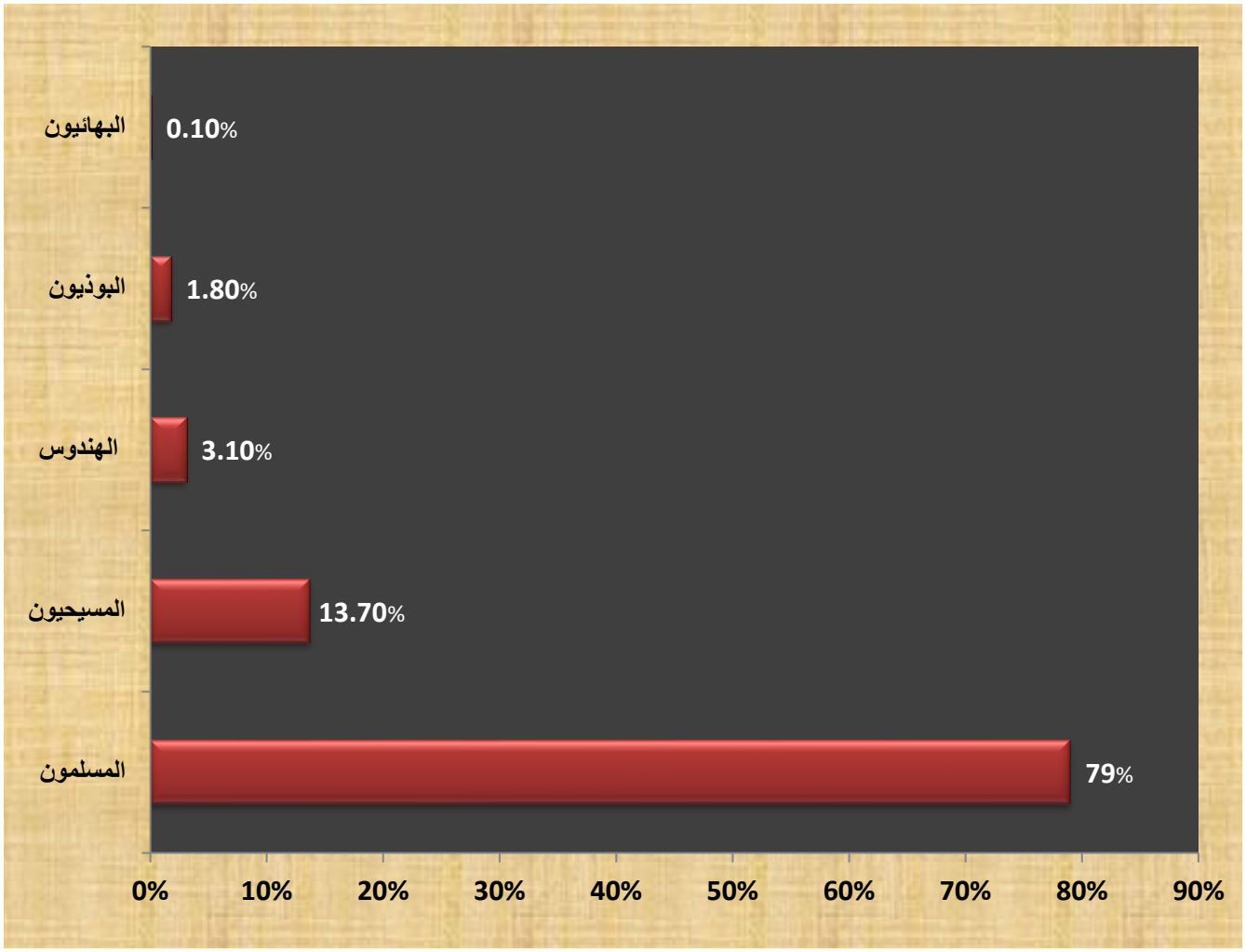

ومن بين جميع الطوائف الدينية في قطر، فإن المسلمين السنة والشيعة وثماني طوائف مسيحية هم المجموعات الدينية الوحيدة المسجلة، أما بقية الطوائف الدينية، فهم غير معترف بهم في قطر، وتدين الأغلبية العظمى من السكان في قطر بالدين الإسلامي، في حين تأتي الأقلية المسيحية التي تتكون من ثماني طوائف في المرتبة التالية للمسلمين من حيث العدد، وهذه الطوائف هي: الروم الكاثوليك والأنجليكان والروم الأرثوذكس والسريان الأرثوذكس والأقباط المصريين والمارونيين والبروتستانت الإنجيليين والكنائس المسيحية متعددة الطوائف. وبينما تتكون الطائفة المسلمة في قطر من المسلمين القطريين والوافدين المسلمين من الدول المسلمة، فإن الطائفة المسيحية في قطر تتكون من بعض المتحولين عن الإسلام، إضافة إلى المسيحين الوافدين الذين هم في الغالب عمال مهاجرين، كما يأتي اتباع الهندوسية من الهند ونيبال بشكل حصري تقريبًا، والبوذيين من جنوب شرق أسيا.

المحور الثالث: الإطار القانوني الذي يحكم الحرية الدينية وحقوق الأقليات في قطر

خلافًا للمواثيق والقوانين الدولية التي تكرس لضـــمان قدرة الأفراد المنتمين إلى مجموعات الأقليات على التمتع الكامل بحقوق الإنسـان والحريات الأساسـية دون تمييز أو اضـطهاد، اشـتمل الإطار القانوني في قطر على العديد من الأحكام والنصـــوص التي تنتهك حقوق الاقليات في قطر وتعيق قدرتهم على الاندماج في المجتمع، حيث يكرس الدستور والقانون القطري للتمييز المجحف ضد الأشخاص المنتمين إلى الأقليات الدينية ويعوق تمتعهم بحقوقهم الإنســانية الأســاســية ولا ســيما الحق في حرية الدين والمعتقد وإظهار الشعائر الدينية.

وفي هذا السـياق، ينص الدسـتور في قطر على أن الإسـلام هو دين الدولة وأن الشـريعة الإسـلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع، ويشترط على من يتولى منصب الأمير- رئيس الدولة- أن يكون مسلمًا، وقد حرمت هذه الأحكام الأفراد المنتمين إلى مجموعات الأقليات الدينية من حق تولى المناصـــب القيادية العليا في الدولة بما في ذلك منصب الأمير.

فضلًا عن ذلك، يُعرّف القانون التحول من الإسلام إلى أي دين آخر على أنه ارتداد عن الإسلام، وهو نشاط غير قانوني يعاقب عليه وفقًا للقانون بالإعدام، وذلك على الرغم من عدم وجود عقوبات مســجلة على الردة منذ اســتقلال قطر في عام 1971. كما يقيد القانون في قطر العبادات العامة للأقليات الدينية، ولا يســمح لغير المســلمين بالتعبد علانية، ويحظر تقديم التعليم الديني الرســمي لغير المســلمين في المدارس العامة، ويحظر على الأقليات الدينية الإعلان عن الخدمات الدينية علانية أو عرض الرموز الدينية كوضـع الصـلبان في الهواء الطلق حيث تكون مرئية للجمهور، وينص على معاقبة الأفراد بمن في ذلك المنتمين إلى الأقليات الدينية الذين يقدمون على الأكل أو الشــرب في ســاعات النهار خلال شــهر رمضان بغرامة تعادل 820 دولارًا، أو السجن لمدة ثلاثة أشهر، أو كليهما.

علاوة على ذلك، يعد التبشير أو محاولة تحويل المسلمين إلى ديانات أخرى محظور بموجب القانون في قطر، وفي هذا الصدد، يجرم القانون القطري التبشير لأي دين آخر غير الإسلام بجميع صوره سواء الذي يتم في إطار أنشطة جماعية منظمة أو في إطار فردي، وينص على عقوبة تصل إلى 10 سنوات حالة تورط أي شــخص في أنشــطة التبشــير المنظمة، و7 ســنوات حالة ارتكاب أعمال التبشــير الفردية، ويفرض القانون عقوبة السجن لمدة عامين وغرامة تصل إلى 2700 دولار لحيازة مواد مكتوبة أو مسجلة أو مواد تدعم أو تروج للنشـاط التبشـيري أو تشـجع عليه، كما يطالب القانون الجماعات الدينية بالحصـول على

إذن من السلطات لممارسة الأنشطة الدينية، وينص على ترحيل أعضاء الجماعات الدينية التي تمارس أنشطة العبادة غير القانونية أو التي يتم ممارستها دون الحصول على أذن من السلطات.[7]

المحور الرابع: التحديات التي تواجه الأقليات الدينية في قطر

تواجه الأقليات الدينية في قطر ولا سيما المسيحيين والبهائيين انتهاكات وتحديات متعددة تعوق تمتعهم بحقوقهم الإنسانية الأساسية وتعرقل اندماجها في المجتمع بما في ذلك الانتهاكات والتحديات المتعلقة بسياسات التطهير الديني، والحرمان من تقلد المناصب القيادية بما في ذلك رئاسة الجامعات والحقائب الوزارية والوظائف التي تعد حساسة بالنسبة إلى الأمن القومي وأجهزة الأمن، فضلًا عن تعرضهم للطرد والترحيل القسري، والقيود المفروضة على بناء دور العبادة، والقيود المفروضة على التعبير الديني، والتمييز في التوظيف، والهجوم على المقابر ودور العبادة، وصعوبات العثور على عمل لائق وتحديات الوصول إلى التعليم الديني أو الحصول على سكن ملائم، ويمكن أن نجمل هذه التحديات على النحو التالي:

1. سياسات الطرد والترحيل والتطهير الديني

عملت السلطات القطرية بشكل منهجي على إبعاد وطرد الأفراد المنتمين إلى مجتمعات الأقليات الدينية ولا سيما البهائيين والمسيحين من قطر، وهو ما يشكل نمط من التطهير الديني، فعلى مدى سنوات عديدة، بذلت السلطات القطرية محاولات منهجية لإبعاد البهائيين من قطر عن طريق إدراجهم في القائمة السوداء وترحيلهم، وحرمانهم من تصاريح العمل حتى بعد تلقيهم عروض توظيف من شركات قطرية، فضلًا عن رفض تجديد تصاريح وتأشيرات الإقامة لهم على الرغم من حصولهم على كفالة صاحب العمل بموجب نظام الكفالة في قطر، وهو ما أجبر عائلات بأكملها على مغادرة البلاد.

فعلى سبيل المثال، رفضت السلطات القطرية في يناير 2021 تجديد تأشيرة الإقامة للرجل البهائي البارز **أوميد سيوشانسيان** الذي تعيش عائلته في قطر منذ الخمسينيات، وعزت السلطات القطرية أسباب عدم تجديدها تأشيرة إقامة أوميد سيوشانسيان إلى وجود تهم جنائية وأخرى تتعلق بالأمن القومي

[7] 2021 Report on International Religious Freedom: Qatar, Us department of state, JUNE 2, 2022, link: https://bit.ly/3UPcCuP

ضـده، لكنها لم تحدد هذه التهم، وعلى الرغم من المناشـدات الدولية، أُجبر أوميد سـيوشـانسـيان على مغادرة قطر إلى الهند في أغسطس 2021.[8]

واتبعت السلطات القطرية نفس النهج ضد المسيحيين في قطر، حيث استمرت طيلة السنوات الماضية في ترحيل وطرد المسيحيين وأجبرتهم على مغادرة البلاد بزعم تورطهم في التبشير الديني، فخلال الفترة ما بين سـبتمبر 2021 وحتى أكتوبر 2022 على سـبيل المثال، أجبرت السـلطات القطرية اثنين على الأقل من المسـيحين المغتربين على مغادرة البلاد بعد أن زُعم تورطهما في التبشـير الديني[9]، وتعد عمليات الطرد والترحيل القسـري الممنهجة التي تتبعها السـلطات القطرية ضـد الأفراد المنتمين إلى مجتمعات الأقليات الدينية ولا سـيما البهائيين والمسـيحين المقيمين في قطر نمط من أنماط التطهير الـديني الـذي تسـتهـدف الحكومـة القطريـة من خلالـه تطهير البلاد من مجتمعـات الأقليـات الـدينيـة المختلفة.

2. الاعتداء على أماكن العبادة والمقابر

تتعرض دور العبادة والمقابر والمباني التابعة لمجتمعات الأقليات الدينية في قطر للاعتداءات والهجمات المتكررة والممنهجة لأسـباب تتعلق بالدين، فعلى مدار سـنوات عديدة، تعرضـت الكنائس والمباني والمقابر المسـيحية في قطر للنهب والتلف والقصـف والمصـادرة والتدمير والحرق والإغلاق على يد السلطات القطرية وأفراد المجتمع القطري على السواء، وذلك أسباب تتعلق بالدين، فمن بين (5110) اعتداء وهجوم طال الكنائس والمقابر والمباني المسـيحية الأخرى في جميع أنحاء العالم خلال عام 2021، وقع أكثر من 100 هجوم واعتداء ممنهج على أماكن العبادة والمقابر والمباني المسـيحية في دولة قطر، وهو ما يجعل قطر تحتل المرتبة الخامسـة عالميًا في مؤشـر الاعتداء على المباني والكنائس المسيحية لعام 2022 وفقًا لتصنيف منظمة "Open Doors" لعام 2022.[10]

[8] INCREASING RELIGIOUS FREEDOM RESTRICTIONS ON BAHA'IS IN QATAR, UNITED STATES COMMISSION on INTERNATIONAL RELIGIOUS FREEDOM, FACTSHEET, June 2022, link: https://bit.ly/41kZwYC

[9] Qatar: Full Country Dossier, Previous reference.

[10] Qatar: Full Country Dossier, Open Doors International: World Watch Research, January 2022, link: https://bit.ly/43Wq6cy

شكل 3: عدد الهجمات على الكنائس والمباني المسيحية في قطر خلال 2021

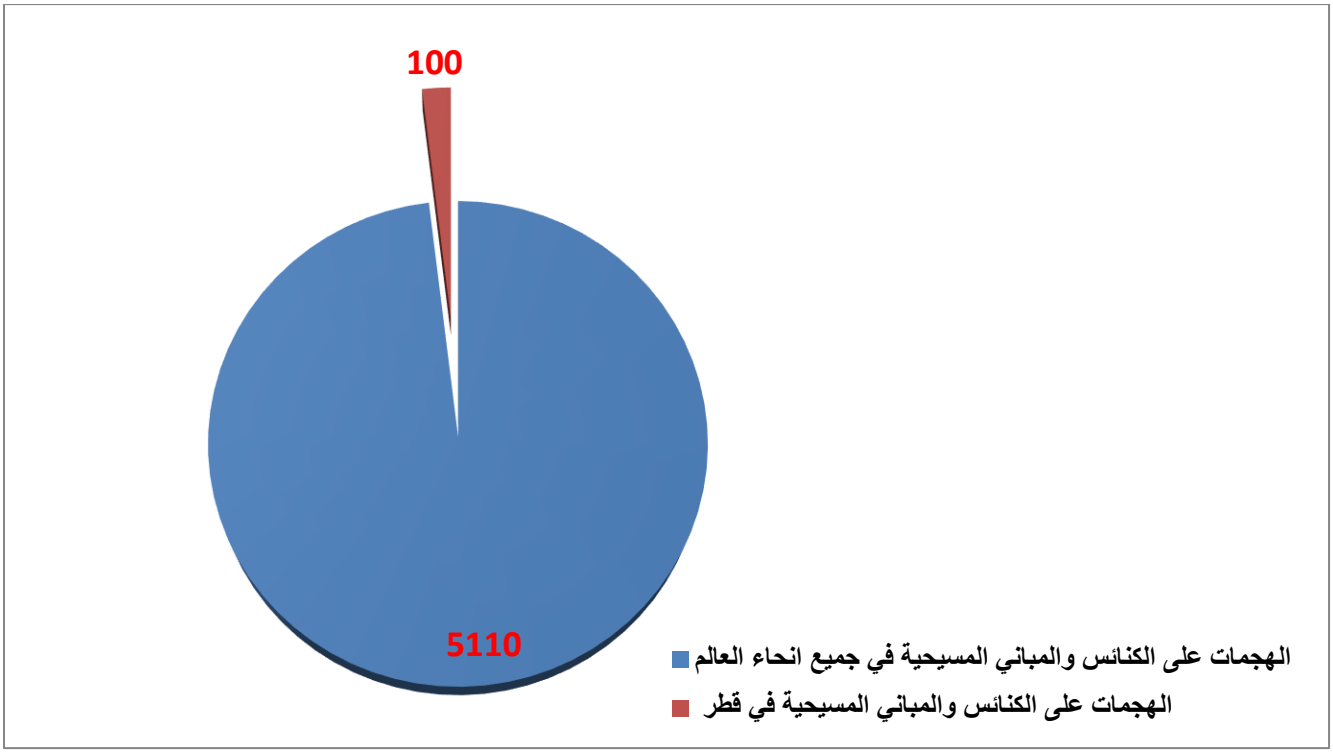

3. التمييز والاستغلال في عملية التوظيف

يواجه الأفراد المنتمون إلى مجتمعات الأقليات الدينية في قطر تمييزًا منهجيًا في عملية التوظيف، ويتعرضون للاستغلال وسوء المعاملة في وظائف القطاع الخاص، ويواجهون قيودًا واسعة النطاق في العمل في وظائف القطاع العام، ومحرمون من تولى المناصب القيادية بما في ذلك رئاسة الجامعات والحقائب الوزارية، كما أنهم ممنعون من العمل في الوظائف التي تعد حساسة بالنسبة إلى الأمن القومي كأجهزة الأمن وقطاع التعليم، وذلك على الرغم من عملهم على مدى عقود طويلة في القطاع الطبي، والبنوك، والهندسة، والرياضة، وريادة الأعمال، والنفط والغاز، والحرف والصحة والسلامة والفنون.

وفي هذا السياق، أشارت الطائفة البهائية في قطر إلى أنهم حرموا من الحصول على شهادات حسن السيرة والسلوك اللازمة للتوظيف، على الرغم من أنهم لم يرتكبوا أي خطأ، وهو ما أدى إلى حرمانهم من العمل والاندماج في نواحي الحياة الأخرى، كما أشارت التقارير الصادرة عن مجتمعات الأقليات المسيحية في قطر ولا سيما العمال المهاجرين إلى تعرض الآلاف منهم للاستغلال وسوء المعاملة

وللعمل القسري لساعات طويلة جدًا في ظروف غير إنسانية وخطرة ولسرقة الأجور من قبل الشركات وأرباب العمل في قطر.[11]

4. القيود على بناء وفتح دور العبادة وعرض الرموز الدينية

تفرض السلطات القطرية قيودًا واسعة النطاق على بناء وفتح دور العبادة وعرض الرموز الدينية للأقليات الدينية في البلاد، بمن في ذلك المسيحيين والبهائيين والهندوس، حيث يشترط القانون القطري على اتباع الأقليات الدينية الحصول على تصريح خاص من وزارة الخارجية من أجل فتح وبناء جميع المباني الدينية الخاصة بهم. ومع ذلك، فإن الحصول على مثل هذا التصريح أمر صعب للغاية بالنسبة لغير المسلمين. لذلك، تُجبر الأقليات الدينية على العبادة في المنازل الخاصة أو بعض المجمعات المرخص بها، كما لا يُسمح للأقليات الدينية في قطر بعرض رموزها الدينية في الأماكن العامة بما في ذلك الحدائق أو المباني العامة، ويُحظر عليهم ارتداء الملابس الدينية أو المجوهرات أو أي رموز أخرى يمكن اعتبارها تروج لدينهم.

فخلال عام 2022 على سبيل المثال، أشارت التقارير والتصريحات الصادرة عن جماعات الأقليات الدينية في قطر إلى أن السلطات القطرية لم تسمح بإعادة فتح الكنائس المنزلية التي أُغلقت آبان فترة انتشار فيروس كورونا، ومع ذلك، اضطرت الأقلية المسيحية في قطر إلى إقامة الصلوات في المنازل الخاصة نظرًا لعدم استعاب الكنائس الرسمية في قطر للمصلين المسيحيين، كما أشارت التقارير ذاتها إلى أن السلطات القطرية لم تسمح للجماعات الدينية غير المسجلة بالحصول على مكان للعبادة، فعلى الرغم من أن السلطات القطرية قد تعهدت خلال السنوات الماضية بالنظر في الطلبات الواردة من الجماعات الدينية غير المسجلة للحصول على مكان للعبادة إذا تقدموا بطلب للتسجيل، إلا أنها لم تلتزم بهذه التعهدات، وظلت الجماعات الدينية غير المسجلة غير قادرة على إنشاء وفتح أماكن عبادة خاصة بهم بمن في ذلك جماعات البهائيين والهندوس والبوذيين. كما ظلت السلطات القطرية تمنع المجمعات الكنسية الرسمية والمسجلة في قطر بما في ذلك مجمع مسيمير الديني من استخدام الرموز المسيحية مثل الصلبان والأبراج والتماثيل أو إظهارها على السطح الخارجي لمباني الكنيسة.[12]

[11] End blacklisting and discrimination of Baha'is, Qatar's Emir told, just weeks before World Cup, Bahá'í International Community, 16 September 2022, link: https://bit.ly/414Uy2d

[12] Qatar: Full Country Dossier, Open Doors International: World Watch Research, January 2023, link: https://bit.ly/41foEjN

5. الاعتداءات الجنسية والجسدية والإساءات العقلية

تتعرض الأقليات الدينية في قطر لطيف واسع من الاعتداءات الجنسية والجسدية والإساءات العقلية وغيرها من الممارسات المجتمعية السيئة القائمة على أساس الدين، فعلى الرغم من صعوبة رصد أعمال العنف الجنسي والجسدي والإساءات العقلية القائمة على أساس الدين في قطر، بيد أن هذه الممارسات قد أُرتكبت على نطاق واسع خلال الأعوام الماضية، وفي هذا السياق، أشارت التقارير الصادرة عن مجتمعات الأقليات الدينية في قطر، إلى تعرض الأفراد المنتمون إلى الجماعات الدينية للاغتصاب، والتحرش الجنسي، والزواج القسري والإيذاء الجسدي والعقلي بما في ذلك الضرب والتهديد بالقتل، وذلك لأسباب متعلقة بالدين.

الاعتداءات الجنسية والجسدية والإساءات العقلية ضد المسيحيين 2021-2022[13]

نوع الاعتداء/ الإساءة	2021	2022
الاغتصاب والتحرش الجنسي	10	10
الزواج القسري	0	1
الايذاء الجسدي والعقلي	10	10

فخلال عامي 2021 و2022 على سبيل المثال، تعرضت الأفراد المنتمون إلى الأقلية المسيحية في قطر لأكثر من 20 حالة اغتصاب وتحرش جنسي لأسباب تتعلق بانتمائهم الديني، وفضلًا عن وقوع حالة واحدة من حالات الزواج القسري لمسيحيين من أشخاص من غير ديانتهم، وأكثر من 20 حالة من حالات الإيذاء الجسدي والعقلي بما في ذلك الضرب والتهديد بالقتل ضد مسيحيين لأسباب تتعلق بالدين.

النتائج والتوصيات:

ختامًا يمكن القول، أن الأفراد المنتمين إلى مجتمعات الأقليات الدينية في قطر بمن في ذلك المسيحيين والبهائيين والهندوس والبوذين يتعرضون لأنماط متعددة من القمع والاضطهاد والتمييز وانتهاكات حقوق الإنسان الأساسية، بما في ذلك الحق في السلامة البدنية، والحق في حرية الدين والمعتقد وكفالة

[13] Ibid.

الوصـــول إلى أماكن العبادة والمواقع الدينية، والتعبير عن المعتقدات الدينية، والتوظيف، حيث يواجه الافراد المنتمون إلى الجماعات الدينية في قطر انتهاكات وتحديات متعددة تعوق اندماجها في المجتمع بما في ذلك الانتهاكات والتحديات المتعلقة بسـياسـات التطهير الديني، والتعرض للاعتداءات الجنسـية والجســدية والإســاءات العقلية، والحرمان من تقلد المناصــب القيادية بما في ذلك رئاســة الجامعات والحقائب الوزارية والوظائف التي تعد حساسة بالنسبة إلى الأمن القومي كأجهزة الأمن وقطاع التعليم، فضـلًا عن تعرضـهم للطرد والترحيل القسـري، والقيود المفروضـة على بناء وفتح دور العبادة، والقيود المفروضـــة على التعبير الديني وإظهار الرموز الدينية، والتمييز في التوظيف، والهجوم على المقابر ودور العبادة.

<u>وفي ضوء ما سبق، توصي مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان السلطات القطرية بالاتي:</u>

- تعديل أو إلغاء التشريعات والقوانين التي تكرس للتمييز ضد الأشخاص المنتمين إلى الأقليات الدينية.
- إنهاء سياسات الطرد والترحيل القسري والتطهير الديني التي يتعرض لها الأفراد المنتمين إلى مجتمعات الأقليات الدينية ولا سيما البهائيين والمسيحيين.
- العمل على وقف الهجمات والاعتداءات المنهجية التي تتعرض لها على أماكن العبادة والمقابر الخاصة بالأقليات الدينية.
- إنهاء جميع أشـــكال التمييز والاســـتغلال الذي يتعرض له الأشـــخاص المنتمين إلى الأقليات الدينية في عملية التوظيف، والسـماح لهم بتولي الوظائف القيادية ووظائف القطاع العام أسـوة بغيرهم.
- إنهاء جميع القيود المفروضة على بناء وفتح دور العبادة وعرض الرموز الدينية للأقليات الدينية في البلاد.
- العمل على وقف الاعتداءات الجنسـية والجسـدية والإسـاءات العقلية وغيرها من الممارسـات المجتمعية السيئة القائمة على أساس الدين التي يتعرض له الأشخاص المنتمين إلى الأقليات الدينية.